caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

فاعلية نظام الاسيكودا في اطار الشمول المالي كمدخل لتعزيز السياسة الكمركية في العراق

سرمد عباس جواد

وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية

Sarmedjwad2000@yahoo.com

المستخلص

يمثل الشمول المالي أداةً جوهريةً لتعزيز فاعلية السياسة الجمركية في العراق، اذ يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية المالية وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر رقمنة المعاملات الاقتصادية ضمن القنوات الرسمية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور نظام الاسيكودا في تعزيز كفاءة السياسة الجمركية في العراق من خلال دراسة حالة الهيئة العامة للكمارك بوصفها الجهة التنفيذية الرئيسية في ادارة الرسوم والايرادات الكمركية، وذلك في الحدود المكانية المتمثلة بجمهورية العراق – الهيئة العامة للكمارك والحدود الزمانية بعد عام 2003 وهي المرحلة التي شهدت تحولات هيكلية في النظام المالي والاقتصادي ، واتجاهاً متزايداً نحو الاصلاح المالي والتحول الرقمي.

يعتمد البحث على فرضية مفادها ان تبني اليات الشمول المالي عبر نظام الاسيكودا يسهم في رفع كفاءة السياسة الكمركية من خلال تقليل الفجوات الاجرائية ، وتحسين الرقابة المالية، وتعزيز الثقة في التعاملات التجارية. كما يشير الى ان دمج النظام المصرفي الالكتروني مع العمليات الكمركية يمثل خطوة محورية في بناء قاعدة مالية اكثر شفافية واستدامة، بما يتيح تعظيم الايرادات وتوسيع قاعدة المكلفين.

تظهر النتائج ان تطبيق ادوات الشمول المالي داخل الهيئة العامة للكمارك اسهم تدريجياً في تحسين كفاءة الاداء الكمركي وتبسيط الاجراءات وتقليص التعامل النقدي المباشر ، مما يعزز من قدرة السياسة الكمركية على دعم الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل . وفي الامد المتوسط والبعيد، يتوقع ان يؤدي استمرار تطبيق هذه الاليات الى تحقيق حوكمة مالية الكترونية شاملة ضمن النظام المؤسسي العراقي والانتقال من النمط التقليدي القائم على المعاملات الورقية الى نظام رقمي اكثر تطوراً وفاعلية.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي، السياسة الجمركية ، الاسيكودا

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

Financial inclusion represents a vital tool for enhancing the effectiveness of customs policy in Iraq, as it plays a pivotal role in enhancing financial transparency and increasing customs revenues by integrating economic transactions into formal channels.

This research aims to analyze the role of financial inclusion in Iraq by examining mechanisms for enhancing financial transparency, increasing customs revenues, and reducing tax evasion and the informal economy. The research also proceeds from the basic premise that enhancing financial inclusion in Iraq contributes to improving the efficiency of customs policy by enhancing transparency in commercial transactions, reducing smuggling and customs evasion, and increasing public revenues.

The research reached several conclusions, most notably the emphasis on the critical importance of financial inclusion in improving customs performance, controlling border crossings, and reducing the loss of revenues generated by this sector. It also demonstrated that the continued implementation of financial inclusion mechanisms could, in the medium and long term, lead to comprehensive e-governance, which would transform the Iraqi institutional system from a traditional paper-based model to a more advanced and effective one.

Key words

Financial inclusion, Customs policy, Asycuda.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً-أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على دور الشمول المالي كأداة داعمة لفاعلية السياسة الجمركية في العراق، من خلال تعزيز التحصيل والإيرادات، وتقليل التهرب الجمركي، وزيادة الشفافية في التعاملات. كما يكتسب أهميته لكونه يربط بين الإصلاحات المالية والجمركية بما يدعم تنويع الإيرادات غير النفطية، ويخدم جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانياً- مشكلة البحث

ضعف كفاءة السياسة الجمركية في العراق بسبب محدودية تطبيقات الشمول المالي، مما يؤدي إلى استمرار معدلات التهرب الجمركي، وضعف التحصيل، وغياب الشفافية في التعاملات، وهو ما يعرقل قدرة الدولة على تحقيق موارد مالية مستقرة ودعم الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً- المخطط الفرضي للبحث

الشمول المالي ⟸ الرقمنة ⟸ السياسات الجمركية

رابعاً-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تعزيز الشمول المالي في العراق يسهم في رفع كفاءة السياسة الجمركية عبر تعزيز الشفافية في التعاملات التجارية، والحد من عمليات التهريب الجمركي، وزيادة الإيرادات العامة.

خامساً- هدف البحث

تحليل دور الشمول المالي في العراق من خلال دراسة آليات تعزيز الشفافية المالية، وزيادة الإيرادات الجمركية، والحد من التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي.

سادساً- منهجية البحث

للتوصل الى تحديد مشكلة البحث ووضع الحلول المناسبة له، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات الثانوية الرسمية المستحصلة من وزارة المالية (دائرة المحاسبة، الهيئة العامة للكمارك) للتوصل الى نتائج البحث.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

سابعاً- حدود البحث

-الحدود الزمانية: بعد عام 2003

-الحدود المكانية: العراق، الهيئة العامة للكمارك

ثامناً -الدراسات السابقة

1-**شنبي، س.، ولخضر، س. (2018). في دراستهما بعنوان (*أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية*)**، هدفتا إلى تقديم تصور شامل لمفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أشارت الدراسة إلى أن التطور التكنولوجي وظهور الخدمات المالية المبتكرة ساهما في تحسين إدارة العمليات المالية وتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية. خلص الباحثان إلى أن الشمول المالي يمثل أداة جوهرية لتوفير خدمات مالية متنوعة كالادخار، المدفوعات، التأمين والائتمان، بطريقة مستدامة ومسؤولة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي وتشجيع الابتكار المالي لضمان توسيع قاعدة الشمول المالي وزيادة فاعليته في خدمة التنمية

2-**سعدوني، م. م. (س.ت).(2023) في دراسته (*الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية*)**، ركّز الباحث على إبراز دور الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الوطن العربي. وأوضح أن النمو المتسارع للشمول المالي يعزز من مكافحة الفقر والبطالة ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي أصبح ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، مستفيداً من الثورة التكنولوجية في قطاع الخدمات المالية. وأوصى الباحث بضرورة تبني سياسات شمولية لزيادة الوعي المالي وتطوير التشريعات التي تدعم الابتكار الرقمي وتوسع فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية .

3- **رشدي، سلوى حسين .(2022) تناولت دراستها (*دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي*)**، أثر تطبيق مبادئ الشمول المالي على القطاع المصرفي السعودي. هدفت الدراسة إلى تحليل كيف يمكن للشمول المالي أن يسهم في تحسين القدرة التنافسية للبنوك السعودية في ظل المتغيرات العالمية. وقد خلصت إلى أن جودة الخدمات المالية تتأثر بعوامل متعددة منها وعي المستهلك بتكلفة الخدمات وآليات التعويض، فضلاً عن تأثير التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية. أوصت الدراسة بأهمية تعزيز وعي العملاء بالخدمات المالية، وتطوير البنية الرقمية للبنوك، وتوسيع نطاق المنتجات المالية الميسرة لتلبية احتياجات شرائح أوسع من المجتمع، مما يعزز بدوره من مكانة البنوك التنافسية.

اما عن أوجه التشابه والاختلاف بين البحث والدراسات السابقة فيمكن اختصارها بالاتي:

- **التشابه** :جميع الدراسات تنظر للشمول المالي كأداة لتحقيق النمو والتنمية والشفافية.

- **الاختلاف** :يتمثل في **زاوية التركيز**؛ فبينما ركزت الدراسات الثلاث الأولى على البعد العام (مصر، الدول العربية، التنافسية المصرفية)، جاء البحث العراقي بمنظور **مؤسساتي – قطاعي** محدد، إذ دمج بين الشمول المالي والسياسة الجمركية كأداة لتعزيز الإيرادات والحوكمة في العراق

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

خلال السنوات الاخيرة اصبح الشمول المالي من اهم الاعمال الخدمية التي اختصت بها السياسات العالمية للدول ،حيث ترى العديد من الدول ان الشمول المالي هو محاولة جديدة لعمل نمو اقتصادي اكثر قوة وعدلا وتتفق هذه المحاولة الفكرية مع رواية الامم المتحدة والتي حددت الشمول المالي من اهم اهداف التنمية المستدامة في تحسين الرفاهية المجتمعية ، كما ان الاعتراف بأهمية الشمول المالي في العديد من دول العالم يتسع بشكل واضح ، بل ان بعض الدول تعتبر الشمول المالي له اولوية قصوى في انشاء وتنمية اقتصادية ذو بنية تحتية مالية مميزة ستسهم في نمو الاقتصاد بدرجة كبيرة.

لقد زاد اهتمام المؤسسات المالية الدولية بتحقيق الشمول المالي بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وتجد ذلك في التزامها تنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الى الخدمات المالية.

يمثل الشمول المالي اداة حيوية لتعزيز فعالية السياسة الجمركية في العراق حيث يلعب دورا في محوريا في تعزيز الشفافية المالية وزيادة الايرادات الجمركية من خلال ادراج التعاملات الاقتصادية ضمن القنوات الرسمية وهو ما يعني ان الشمول المالي يعنى بدراسة اليات تعزيز الشفافية المالية وزيادة الايرادات الجمركية والحد من التهريب والاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والسياسات الجمركية

اولاً- مفهوم الشمول المالي

هناك اكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي , فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالي والبعض الاخر يطلق عليها التعمق المالي ومع تعدد الالفاظ نجد ان الدلالة واحدة التي تعنى تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع ادواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوى الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مع اتاحة الخدمات المالية لكل افراد المجتمع في كل المناطق النائية منها والمتحضرة وعن طريق كل المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة او بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية .

تمثل درجة التعمق النقدي عرض النقد بالمعنى الواسع منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومعكوس هذه النسبة يعطي سرعة دوران النقود وكما زادت درجة التعمق النقدي انخفضت سرعة دوران النقود ولعل انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات وتستخدم درجة التعمق النقدي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي .(البدري,2012,ص6)

ويستخدم مصطلح الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية ، وفي المقابل يشير الحرمان الى العملية التي بموجبها يواجه افراد المجتمع "المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول الى مصادر منتجات الخدمات المالية الاساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم والتمكن من ممارسة حياة اقتصادية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه " .(حسن,2025,ص11)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بانه "مجموعة الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما في ذلك الفئات الهشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" .

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الشمول المالي بانه:

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ".(الذبحاوي,2024,ص13)

ان الشمول يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الاكبر من المجتمعات والمؤسسات والافراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع في المجتمع ، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الافراد والمؤسسات على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية وبطريقة مسؤولة ولابد من نشر الوعي المالي والمصرفي لدى كافة الاطياف ، فالمستهلك الواعي يعتبر اكثر ادراكا للمخاطر والارباح المرتبطة بالمنتجات المالية .

واتساع نطاق الشمول المالي وكبر مظلته لن يؤدي الى تحسين احوال الافراد المعيشية فحسب ولكنه سيكون له الاثر الاكبر في سلامة الانظمة المالية ذاتها، فعلى سبيل المثال الازمة المالية العالمية عام 2008 كشفت عن مدى ضعف الانظمة المالية واهمية الربط بين كلا من المشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المتعلمين مع المؤسسات المالية ومنتجاتها. (ياس,2022,ص28)

ولتحقيق الشمول المالي يتطلب الامر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات وقروض قصيرة وطويلة الاجل والتأجير التمويلي والرهون العقارية والتامين والرواتب والمدفوعات وخطط التقاعد والتحويلات المالية المحلية والدولية بالإضافة الى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية .

أ-اهمية الشمول المالي

يحظى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية باهمية متزايدة لاسيما في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدا في دول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية والذي سينعكس بدوره ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء اذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر ويمك ابراز اهمية الشمول المالي واوجه الاستفادة منه نظريا في ضوء الاتي :

1-يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية اذ ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي كما اثبتت الدراسات ان تعميق الخدمات المالية يحد من اوجه انعدام المساواة بين الافراد وان توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيرا على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي اذ تصل نسبته الى 50% ويقلل الشمول المالي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

من تكاليف تقديم الخدمات العامه والتي تتميز بكفاءة اكبر عند تقديمها مثلا "استخدام بطاقة بلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن ان يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة كبيره على الاوراق.(الفتلاوي,2019,ص37)

2-يلعب الشمول المالي دورا مهما في اتمتة النظام المالي اذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها وبما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهده العالم في القرن الواحد والعشرين وان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصا فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات اذ تصل المدفوعات بسرعة اكبر وبتكلفة اقل كما ان اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في اعداد مستخدمي النظام المالي الرسمي

3- يعد الشمول المالي عنصرا متزايد الاهمية لسياسات التنمية الدولية كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة "اهداف التنمية المستدامة" في ايلول عام 2015 المتكونة من (17 هدفا رئيسيا سته منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي وعلى سبيل المثال كان الهدف الاول هو القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان وحصول الجميع على عدد من الخدمات الاساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام 2030 بمافي ذلك الخدمات المالية اما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع كمايشير ايضا الى الحاجة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة واضفاء الطابع الرسمي وتنميتها في ضوء الوصول الى الخدمات المالية وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .(الحسناوي,2020,ص41)

4-للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم اذ ان تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء اعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم فضلا عن تحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

5-يلعب الشمول المالي دورا حاسما في تعزيز النمو والحد من الفقر عن طريق تمكين الفقراء من الاقتراض لتمويل الاصول المدرة للدخل بما في ذلك الخدمات البشرية مثل الصحة والتعليم وفضلا عن ذلك فان تنمية القطاع المالي تمكن الفقراء من توجيه المدخرات الى القطاع الرسمي اي الحسابات المصرفية ومخططات الادخار الاخرى والتامين التي تحمي الفقراء من استغلال التجار والمرابين

6-يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب اذ ان اجراءات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ترتبط ايجابيا ب(علاقة طردية) مع الشمول المالي ذلك يعني كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية.(السن,2019,ص43)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب-اثار تعزيز الشمول المالي

اوضح العديد من الكتاب دور الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون للابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية ، مع ضرورة اعتبار التعليم المالي اداة اساسية ومكونا حيويا في النظام المالي بشكل عام والوسطاء الماليين بشكل خاص فتعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء مما يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام , ويمكن تلخيص اثار الشمول المالي بالنقاط الرئيسية التالية :

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات بالإضافة للأثر الايجابي على اسواق العمل ،كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول اليها في انتقال المزيد من المنشات الصغيرة من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي .(شنبي,لخضر,2018,ص17)

- **تعزيز استقرار النظام المالي:** ان زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي فان مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدولة ، حيث اظهرت دراسة للبنك الدولي ان الدول ذات مستويات الشمول المالي الاكبر اقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية .

- **تعزيز قدرة الافراد على الشمول والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** اظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء اعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالاضافة لتحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

- **اتمتة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات وربما يجذب المزيد من المستخدمين بالتوازي مع الثروة التكنولوجيا في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين ، ان زيادة الاعتماد على الخدمات على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر وتكلفة اقل ، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الاموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الاموال وتمويل الارهاب كما ان اتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .(سعدوني,2013,ص17)

ثانياً- السياسة الجمركية ... التعريف والاهداف

تُعرف السياسة الجمركية بشكل عام هي "مجموعة الاجراءات التي تفرض على البضائع التى تجتاز حدود الدولة دخولا او خروجا وكذلك الاجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من اجل تحقيق اهداف الدولة".(توفيق,2016,ص52)

تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية الى التاثير في حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الرسوم والضرائب الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من القطاع الاجنبي كما انها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الانتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر اعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر اسس وقواعد معينة كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.(الحوري,2015,ص37)

أ-اساسيات السياسة الجمركية

هنا لابد من التميز بين ثلاث اساسيات للسياسة الجمركية وتتمثل في(الضريبة الجمركية والرسم الجمركي والتعريفة الجمركية.

الجدول (1) اساسيات السياسة الكمركية

المفهوم	التعريف	الطبيعة القانونية
الضريبة الجمركية	اقتطاع مالي تفرضه الدولة جبراً دون مقابل خاص لتحقيق النفع العام.	ضريبة إلزامية ذات صبغة مالية عامة.
الرسم الجمركي	مبلغ تفرضه القوانين الجمركية على الواردات أو الصادرات دون أساس عقدي	التزام قانوني محدد بهدف لتحقيق أغراض مالية أو اقتصادية
التعريفة الجمركية	قائمة أو جدول يحدد الرسوم المفروضة على السلع لفترة زمنية محددة.	اداة تنظيمية وتطبيقية تحدد بموجبها الضرائب والرسوم الجمركية

المصدر: جامع، احمد. (1970). علم المالية العامة-الجزء الأول: فن المالية العامة (الطبعة الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.

- **جامعة دمياط. (2019). اساسيات النظام الضريبي ، كلية التجارة.**

ب-اهمية واهداف السياسات الجمركية

1-اهمية السياسة الجمركية

تعد السياسة الجمركية أحد فروع السياسات الاقتصادية وهذا بفعل احتواء ادواتها على مزيج من ادوات السياسة المالية المتمثلة بالضرائب والرسوم الجمركية كجزء من السياسة الضريبية للدولة وأدوات السياسة المالية المتمثلة في منح دعم الصادرات و توفير المعدات وتدريب المستفيدين من الجمارك بما يسمح لادارة الجمارك بمواكبة التطورات العالمية في العمل الجمركي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتسعى الحكومات من خلال السياسة الجمركية الى التأثير في حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي كما انها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الانتاج الوطني والصناعة الناشئة من خلال إعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والالات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر اسس وقواعد معينة كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.(ابو الجريد,الصعيدة,2013)

2-اهداف السياسات الجمركية

تتمثل اهداف السياسة الجمركية فيما يلي :

-تشجيع الاستثمارات وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.

-تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول والمساهمة في رفع ايرادت الخزينة العامة.

-مراقبة حركة البضائع والمسافرين ووسائط النقل العابر للحدود.

-مكافحة التهريب والمساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة والمواد الخطرة.

-المساهمة في مراقبة الانشطة التجارية لمنع غير مشروع منها وفق التشريعات السارية المفعول. (موسى,2024)

ج-خصائص السياسة الجمركية

تتمثل خصائص السياسة الجمركية فيما يلي:

-تساهم السياسة الجمركية في الايرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم والاتاوات التي تفرض على الصادرات والواردات.

-تساهم السياسة الجمركية في دعم وحماية الانتاج الوطني وتسيير عمليات التبادل التجاري.

-التاثيرفي حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفائها من كافة الرسوم والحقوق الجمركية بهدف مساعدتها على ايجاد اسواق خارجية مما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي.

-تسعى الدول من خلال السياسة الجمركية على حماية الصناعة الناشئة عبر اعفاء اوتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعة المحلية والآلات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع.

-ارتباط السياسة الجمركية بمعاهدات واتفاقيات دولية تتضمن تسهيلات جمركية او تخفيضات او اعفاءات مع الاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات (الاسلام,صفية,2021,ص151)

د-انواع السياسة الجمركية

تتبع السياسة الجمركية السياسة التجارية للدولة من خلال توجهها نحو التقييد او التحرير التجاري وعليه يمكن تصنيف السياسة الجمركية لنوعين وهما (الحمائية، التحريرية).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (2) أنواع السياسات الجمركية مصنفة لأسسها النظرية والاهداف والاثار المتوقعة

النوع	التعريف	الهدف الرئيس	الأساس النظري	الأدوات المستخدمة	الاثار المتوقعة
السياسة الجمركية الحمائية	سياسة تجارية تهدف إلى حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية عبر قوانين وتشريعات وإجراءات تحد من الاستيراد وتقيّد دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية.	حماية السوق الوطنية وتشجيع الإنتاج المحلي	وتشجيع الإنتاج المحلي. الفكر الاقتصادي الحمائي (السياسات الوطنية التقليدية).	فرض الرسوم الجمركية المرتفعة، تحديد حصص الاستيراد، القيود الإدارية والتنظيمية.	حماية الصناعات الناشئة، تقليل المنافسة الأجنبية، لكن قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الكفاءة.
السياسة الجمركية التحريرية	سياسة تجارية تقوم على تقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية، بما يتيح حرية التبادل بين الدول وفق الميزة النسبية.	تعزيز حرية التجارة الدولية وزيادة الصادرات.	الفكر الكلاسيكي (آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل) – مبدأ "دعه يعمل."	إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص، تحرير التجارة.	تشجيع المنافسة، زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية، انخفاض الأسعار، تعزيز التخصص وتقسيم العمل الدولي.

المصدر: الغبوري، غزي.(2015). اثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق

ثالثاً- الشمول المالي كمدخل لتعزيز السياسات الجمركية

الشمول المالي والسياسة الجمركية يتقاطعان عند نقطة الشفافية والامتثال. فالأول يسعى لإدخال الأفراد والشركات ضمن النظام المالي الرسمي، بينما تهدف الثانية إلى ضمان التزام المتعاملين بالتجارة الخارجية بالقوانين ودفع الرسوم الجمركية. وعليه، فإن زيادة الشمول المالي تؤدي بطبيعتها إلى رفع مستوى الامتثال الجمركي، وتقليل الاقتصاد الموازي أو الأنشطة التجارية غير الرسمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

-المسارات العملية للتأثير

أ- المدفوعات الإلكترونية كأداة للحوكمة الجمركية: اعتماد الدفع عبر البنوك أو المحافظ الإلكترونية يُقلل من التعامل النقدي المباشر، وبالتالي يقلص فرص الفساد الإداري أو التلاعب. في الهند مثلًا، تم ربط المدفوعات الجمركية بأنظمة البنوك عبر بوابة إلكترونية واحدة (ICEGATE)، مما رفع كفاءة التحصيل بنسبة تجاوزت 30% خلال سنوات قليلة.

ب- توسيع قاعدة البيانات الجمركية: عندما يكون الأفراد والشركات ضمن النظام المالي، تصبح المعلومات حول التدفقات النقدية والتجارية متاحة للجمارك، هذا يسمح بالكشف المبكر عن محاولات غسل الأموال أو التلاعب بالفواتير (Under/Over Invoicing).في أوزبكستان، أدى ربط البنوك بالجمارك إلى كشف أكثر من 20 ألف حالة تضخيم أسعار استيراد بين (2019-2022).

ج- الرقمنة وتقليل زمن التخليص: كلما كان التاجر يمتلك حساباً بنكياً ومحفظة إلكترونية، يصبح أكثر قدرة على تسديد الرسوم الجمركية عن بُعد، ما يقلل زمن التخليص ويخفض التكاليف اللوجستية، هذا يعزز مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business)،

د- دمج القطاع غير الرسمي: عبر الشمول المالي، يتم إدخال شريحة واسعة من صغار التجار والعمال غير الرسميين إلى النظام المالي، والنتيجة تكمن في اتساع قاعدة المكلفين الجمركيين والضريبيين، وزيادة الإيرادات غير النفطية.

هـ- التمكين الاجتماعي والاقتصادي: الشمول المالي لا يقتصر على البعد المالي فحسب، بل يخلق ثقة بين المواطن والدولة، حينما يلمس المواطن أن دفع الرسوم يتم عبر قنوات شفافة وآمنة، يشعر بالعدالة، مما يُعزز شرعية السياسة الجمركية.

مما سبق يمكن القول، إن الشمول المالي ليس مجرد سياسة مصرفية، بل هي اداة استراتيجية لدعم السياسات الجمركية في العراق في المرحلة الحالية والقادمة، فهو يحقق تكاملاً بين النظام المالي والنظام الجمركي، ويعزز من قدرة الدولة على التحصيل، الرقابة، والشفافية .ومع إدخال آليات الدفع الإلكتروني وربط البنوك بالجمارك، يمكن للعراق أن يتحول من نموذج الجمرك التقليدي المليء بالثغرات إلى نموذج جمركي رقمي شفاف، قادر على مواجهة تحديات التهرب والفساد، وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة.

المبحث الثالث

ملامح تطبيق الاسيكودا كأداة للسياسة الكمركية في العراق

لم تكن عملية رقمنة الإدارة الجمركية في العراق خطوة مفاجئة أو عابرة، بل جاءت ثمرة مسار طويل من العمل المتواصل الذي تبنته الهيئة العامة للجمارك بالتعاون مع مؤسسات دولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، في إطار برامج لإعادة هيكلة الإدارة الجمركية وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى النهوض بواقع هذا القطاع الحيوي. وعليه، فإن مشروع الرقمنة لم ينطلق بمعزل عن السياق، وإنما سبقه مسار شامل من خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تستوجب التوقف عندها وفهمها لتفسير ما تحقق في ميدان التحول الرقمي الجمركي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

مفاصل الإصلاح الجمركي

بالنظر لتشعب برنامج الإصلاح الجمركي بات من الضروري الغوص في ثنايا هذا البرنامج بشكل جزئي يضمن التركيز على كل مفصل من مفاصل هذا الإصلاح وعلى النحو الاتي:-

1- التعرفة الجمركية: بعد عام 2003 اصبح امر سلطة الائتلاف القاضي بفرض ضريبة إعادة اعمار بنسبة 5% على السلع المستوردة هو السائد في المنافذ الحدودية للعراق حتى بعد انتهاء المدة الزمنية لتطبيق هذا الامر، وبذلك بقيت القوانين الجمركية التي كان معمولاً معطلة ، مما يعني تعطيلا للنظام الجمركي ولأهداف الضريبة الجمركية في التمويل، وكذلك فيما هو مطلوب من الضريبة الجمركية كما ان تحققه من اهداف تنموية، وفي مقدمتها توفير الحماية للمشاريع الإنتاجية المحلية وتقديم الدعم اللازم للمنتوج الوطني.

ويبدو ان حالة الإهمال للدور الاقتصادي للضريبة الجمركية وانعكاساته على الحصيلة الجمركية وعلى المشاريع الإنتاجية المحلية وعملية التنمية الاقتصادية في العراق قد حفّز البعض من المتصدرين لمركز القرار الى المطالبة بضرورة انهاء العمل بأمر سلطة الائتلاف والعودة الى تطبيق القوانين الجمركية التي كانت سائدة، او اصدار قانون جديد للتعريفة الجمركية لمعالجة التداعيات التي نجمت عن تعطيل العمل بالقوانين الجمركية. ومن ثم فقد تمخض عن هذا التوجه صدور (قانون التعريفة الجمركية رقم 22 لسنة 2010)، وقد تراوحت أسعار التعريفة الجمركية في هذا القانون بين 1-100%.(الوقائع العراقية،2010)

شمل القانون جملة من الضرائب على السلع المستوردة وهي محاولة للسيطرة على الأسواق وحمايتها من الإغراق السلعي وان القانون هنا بمثابة اصلاح لواقع الضريبة الجمركية في العراق وتفعيل دورها الاقتصادي. (الخياط، 2021، ص8)

وركز القانون على جزئية تفعيل الضرائب القيمية بدلاً من النوعية بغية الاستفادة من الارتفاعات الحاصلة في الأسعار العالمية بسبب التضخم الحاصل في الدول الشركاء التجاريين مع العراق فضلاً عن تحقيق جملة من الأهداف ويمكن بيانها في الجدول ادناه: -

الجدول (3) جملة الأهداف التي حققها قانون التعريفة الجمركية

الهدف	نسبة الضريبة الجمركية	نوع السلعة
اعفاء المواد الأولية والمعدات الإنتاجية	**10%نسبة الاعفاء**	سلع أولية
فرض ضرائب منخفضة	**1-5%**	المواد الغذائية والأدوية والحديد الصلب
فرض ضرائب عالية لحماية المنتج الوطني	**20-40%**	الفواكه والخضر والاسماك والالبسة والعصائر
فرض ضرائب مرتفعة على سلع ترفيه للحد من استيرادها واستهلاكها	**25-100%**	تماثيل الزينة والعطور واللوحات والتحف الفنية وبنادق الصيد
فرض ضرائب مرتفعة لأغراض صحية واجتماعية	**20-80%**	المشروبات الكحولية، السجائر، المشروبات الغازية

المصدر: اعداد الباحث ، بالاعتماد على : عدنان حسين يونس، و اقع الضريبة الكمركية في العراق وإمكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2011، بيت الحكمة للدراسات الاقتصادية ،ص52.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2-الحد من التهرب الجمركي

يقصد بالتهرب الجمركي هو عزوف المكلَف عن دفع الضريبة أو الرسم الجمركي للدولة ومخالفتهِ للتشريعات والقوانين الجمركية حيث يدفع الرسم أو الضريبة بأقل مما حددتها التعليمات والضوابط، فيقوم المكلف سواء كان المستورد أو المنتج بإدخال أو إخراج بضاعة من وإلى الدولة بطرق غير مشروعة. (فاضل، 2021)

وللتهرب الجمركي عدة أسباب نذكر منها: (وهيب، إسماعيل،2017)

1- ضعف كفاءة الكادر الجمركي القادر على تحديد السلعة واستخدامها والبند الجمركي العائد له.

2- انعدام شفافية الإجراءات وتبسيطها.

3- تعدد أسعار الصرف وبفروقات كبيرة وعدد من الأنظمة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

4-عدم سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية والحدّ من دخول البضائع عن طريق المنافذ غير الرسمية، والنقص الكبير في اعداد المسوحات الميدانية للتهرب الجمركي وسبل مكافحته. (السلطاني، 2021، ص47)

تصاعد أداء الهيئة العامة للكمارك بكافة دوائرها في الحد من التهرب الجمركي خاصة وان القيادات العليا في الهيئة والحكومة تشدد بشكل كبير على مكافحة التهرب وضبط المنافذ الرسمية والشكل ادناه يوضح عينة من الأنشطة التجارية غير المشروعة التي تم ضبطها.

3-التحول الرقمي في العراق... نظام الاسيكودا موضع التطبيق

تم تطبيق نظامين الكترونين لمكننة الاجراءات الجمركية بالكامل الاول نظام التصريحة الإلكترونية المطور حيث تم تطبيقه في جميع المراكز الجمركية الحدودية للمنطقتين الوسطى (زرباطية، المنذرية، مندلي) والغربية (طربيل، القائم، عرعر).

اما بخصوص نظام الأسيكودا فقد تم تطبيقه في كمرك الشحن الجوي/ كمرك مطار بغداد, جمرك الميناء الجاف . وفيما يلي ايجاز للاجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للجمارك :-

اولاً-تم توقيع اتفاق مشروع اتمتة وتحديث الجمارك في 2021/5/27 وهو بثلاث مراحل وعلى مدى 84 شهر حيث تمت المباشرة في المرحلة الأولى ومدتها 30 شهر في 2021/12/25 وهي وضع اسيكودا حيز التنفيذ حيث بلغت النسبة التراكمية للإنجاز 85% من المرحلة الأولى وتم تدريب (145) موظف و(95) وكيل اخراج و(16) شركة ناقلة على نظام الأسيكودا حيث تم التطبيق في (كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد وكمرك صالة مطار بغداد وفي الميناء الجاف). (وزارة المالية، 2023، ص11)

ثانياً- تم تطبيق قرار مجلس الوزراء المرقم 23620 لسنة 2023 المأخوذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة في 2023/10/31الخاص بنظام الدفع الإلكتروني والاتفاق مع شركة العرب للدفع الإلكتروني وتم تجهيز المناطق الجمركية والمراكز الحدودية التابعة للهيئة بواقع (88) جهاز.(الهيئة العامة للكمارك،2024)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثا- برنامج التصريحة الجمركية الإلكترونية

1- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الوسطى/مركز كمرك المنذرية ومركز كمرك مندلي ومركز كمرك زر باطية في نهاية عام 2022 والذي أثر ايجابا على الايـرادات الجمركية المتحققة في عام 2023 وبنسبة زيادة في الإيرادات تجاوزت (100%).

2- تم تطبيقه في مديرية جمرك المنطقة الغربية/مركز كمرك طريبيل ومركز كمرك القائم ومركز جمرك عرعر في نهاية عام 2023.

رابعاً-تم البدء بالعمل ببرنامج الوثائق المؤمنة (الباركود).

خامساً- العمل ببرنامج الاستعلام وتصدير المعاملات المنجزة ضمن الموقع الإلكتروني (خدمات الكترونية).

سادساً- إطلاق منصة الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية المرور العامة.

سابعاً- إطلاق منصة الإعفاءات بين الهيئة العامة للجمارك وهيئة الاستثمار والتنمية الصناعية وهيئة المنافذ الحدودية.

ثامناً- إطلاق منصة كتب تسجيل المركبات مع مديرية المرور العامة والتي تخص قرار 215 لدخول المركبات.

تاسعاً- إطلاق منصة الاستعلامات الإلكترونية على موقف المعاملة الخاصة بالمواطنين التي تخص اقسام عمل الهيئة.

عاشراً- تطبيق الرقمنة الالكترونية عام 2024

عملت الهيئة باتجاهين: - (الهيئة العامة للكمارك، 2024)

الأول- الاعداد والتدريب لموظفي الهيئة والمتعاملين معها من القطاعين الحكومي والخاص والاتجاه الاخر تطبيق الرقمنة والتوسع بها افقياً وعامودياً.

الثاني - تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من تطبيق نظام الاسيكودا في شهر حزيران 2024 وبنسبة انجاز بلغت 93% حيث تم اعداد وتدريب عدد كبير من موظفي الهيئة والمتعاملين معها والتطبيق في (9) مكاتب كمركية وهي:

- كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد.
- كمرك الصالة في مطار بغداد.
- كمرك الميناء الجاف في ابو غريب.
- كمرك ساحة الترحيب الكبرى.
- كمرك ام قصر الاوسط.
- كمرك ام قصر الجنوبي.
- كمرك سفوان.
- كمرك طريبيل.
- كمرك عرعر.

تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية في تموز 2024 حيث بلغت نسبة الانجاز التراكمية (21.56%) وتم اعداد وتدريب عدد كبير من موظفي الهيئة والمتعاملين معها والتطبيق في (6) مكاتب اضافية وهي:

- كمرك مطار كركوك.
- كمرك المنذرية.
- كمرك زرباطية.
- كمرك مندلي.
- كمرك الشلامجة.
- كمرك الشيب.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4-الإيرادات الجمركية

عند مقارنة الإيرادات الجمركية قبل وبعد تطبيق نظام الاسيكودا نلاحظ من الشكل ادناه تذبذب الإيرادات مابين الارتفاع والانخفاض، ان اعلى نسبة في عام 2017 بمعدل (90%)، ومن بعدها بدأ اتجاه النمو بالانخفاض وصولاً لعام 2024 والذي بدأت الإيرادات بالتحسن و بمعدل نمو مرتفع بلغ (35.5%) مقارنة بعام 2023 بواقع (16.7%) .

الشكل(1) معدل النمو للإيرادات الجمركية (2015-2023)

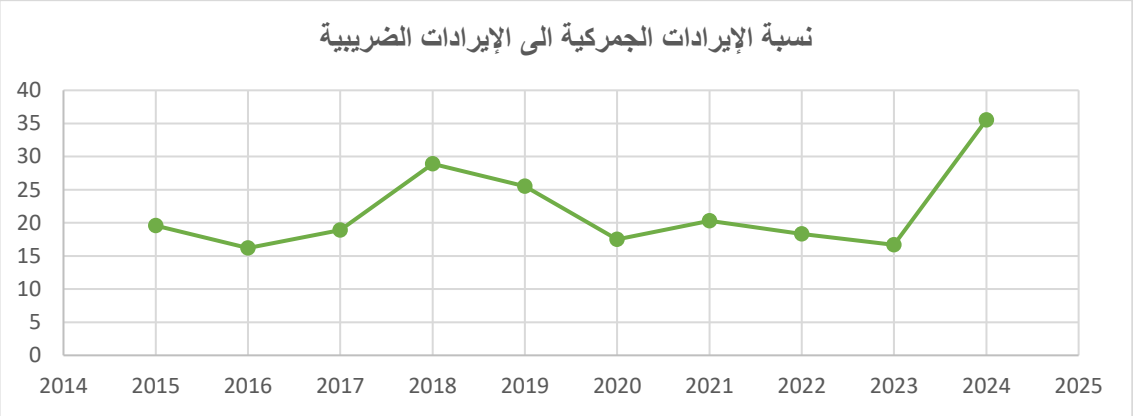

المصدر: من اعداد الباحث، استناداً الى: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

عند احتساب معدل نمو الإيرادات الجمركية ونسبة هذه الإيرادات من الإيرادات الضريبية للدولة خاصة بعد تطبيق التكنولوجيا المالية المتمثلة بنظام الاسيكودا العالمي الرقمي، يلاحظ ان نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة في عام 2024 بلغت (35.5%) مقارنة بعام 2023 اذ مثلت (16.7%)، ويعود السبب الى بدء تفعيل التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الاسيكودا وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على زيادة حجم الايرادات الجمركية والضريبية ويمكن ملاحظة ذلك بالجدول (4) ادناه.

الجدول(4) يوضح نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات الضريبية في العراق (2015-2024)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية
2015	396,358	2,017,775	19.6
2016	632,384	3,892,765	16.2
2017	1,194,979	6,298,271	18.9
2018	1,648,580	5,686,210	28.9
2019	1,024,994	4,014,532	25.5
2020	826,961	4,718,188	17.5
2021	922,083	4,536,241	20.3
2022	719,549	3,911,394	18.3
2023	987,564	5,913,186	16.7
2024	2,131,497	6,002,198	35.5
المجموع	10,484,949	46,990,760	217.4

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الاستنتاجات:

1- أثبت نظام الأسيكودا نجاحه في التطبيق العملي، حيث اعتمدته حتى عام 2023 أكثر من (102) دولة، أي ما يزيد على 90% من دول العالم. وبذلك يُعدّ الأسيكودا مبادرة للتعاون التقني أطلقها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2-يتطلّب إنجاح عمل النظام في أتمتة الإجراءات الجمركية توافر بنية تحتية رقمية متينة، وضمان تغطية شاملة لشبكة الإنترنت، إلى جانب كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة لإدارة وتشغيل النظام بكفاءة.

3-تؤكد التجارب الدولية أنّ تطبيق الأسيكودا أسهم في تحقيق وفورات إيجابية خارجية، تمثّلت في تعزيز جاهزية البنى الرقمية، وجذب الاستثمارات، وتبسيط العمليات الجمركية، فضلاً عن تقليص الفساد الإداري والمالي، مما ينسجم مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

4-اتخذ العراق خطوات إصلاحية مهمّة مهدت لاعتماد الأسيكودا، أبرزها تعديل قانون التعرفة الجمركية رقم (22) لسنة 2010. وتشير الإحصاءات إلى أنّ الإيرادات الجمركية ارتفعت عام 2023 إلى نحو (1.03) تريليون دينار، مقارنة بـ(807) مليار دينار في عام 2022.

5-ما يزال النظام قيد التطبيق الجزئي في بعض المنافذ الجمركية، حيث بلغت نسبة العمل به حتى الآن نحو 50%، ومن المتوقع استكمال التنفيذ الشامل بحلول منتصف عام 2025، وذلك بجهود حكومية مشتركة ودعم من منظمات دولية.

6-يسهم الشمول المالي في تعزيز القدرات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، وضمان تلبية احتياجاتها بوسائل حديثة وفعّالة.

7-يتطلب ذلك التوسع في الخدمات المالية الرقمية، لا سيما الدفع عبر الهاتف المحمول، لما يوفره من وصول أوسع وتكلفة أقل وفاعلية أكبر.

8-كما يتطلب تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع الخدمات المالية، خصوصاً في مجال التمويل الأصغر، إلى جانب إنشاء نقاط خدمة مالية لتيسير وصول الأفراد والمؤسسات إلى هذه الخدمات.

التوصيات:

1- تعميم الدفع الإلكتروني الإلزامي للرسوم الجمركية عبر البنوك والمحافظ الرقميةدمج التحصيل الجمركي مع منصة المدفوعات الوطنية (Switch) التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي، من خلال تعزيز التعاون بين الادارة الجمركية والقطاع المصرفي ونظم المعلومات.

2-رصد كل العقبات سواء كانت الادارية ام المالية ام التشريعية التي تحول دون توسيع نطاق الرقمنة في القطاع الجمركي.

3-إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تدعم عمل نظام الأسيكودا، من خلال التنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية ذات العلاقة مثل وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، البنك المركزي العراقي وغيرها

4-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطبيق نظام الأسيكودا، من خلال دراسة أفضل الممارسات العالمية ونقل الخبرات التي أثبتت نجاحها بما يتناسب مع خصوصية الواقع العراقي.

5-التركيز على تدريب الكوادر الجمركية بشكل متواصل، بحيث لا يقتصر التدريب على موظفي الحرم الجمركي فقط، بل يمتد ليشمل جميع المتعاملين مع هذا القطاع، عبر برامج حديثة وتطبيقات رقمية متطورة تسهم في تسهيل عمل الأسيكودا وتعزيز كفاءته.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادروالمراجع:

1-أنس، ع. ع. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

2-بالعروسي، ر.، و احمودة، ه. الش. ب. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة عينة من عملاء البنوك الجزائرية. الجزائر.

3-البدري، ر. م. (2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص. المعهد العالي للعلوم الإدارية، مصر.

4-توفيق، ع. ر. (2016). قياس مدى تحليل فاعلية السياسة الجمركية في تحقيق العجز التجاري في مصر. مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

5-تومي، ر. الإ.، وعلاوي، ص. (2021). مساهمات السياسة الجمركية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (2).

6-جراح، ن. ص. (2022). أثر التكنولوجيا في الشمول المالي. المجلة العراقية للعلوم المحاسبية والمالية، 1–7.

7-حسن، ض. الد. ص. (2025). دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، 48(48).

8-الحسناوي، س. ه. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 58.

9-الحوري، غ. (2015). أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري (أطروحة دكتوراه). جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد.

10-الذبحاوي، ح. ك. ش.، حسين، آ.، ناصر، ع.، و جهان. (2024). واقع وتحديات الشمول المالي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20.

11-سعدوني، م. م. (2024). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. مجلة كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

12-شبني، ص.، و بن لخضر، س. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث المالية والإدارية، 3(3).

13-عباس، م. ن. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرهما في الأداء المالي والتكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي (2015-2020) (رسالة ماجستير). جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.

14-عبد الله، س. ح. أ. (2013). السياسة الجمركية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. جامعة عين شمس.

15-عبد الله، ن. ح. (2023). السياسة الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

16-فاضل، ر. ع. (2021). الدور التمويلي والتنموي للتعريفة الجمركية في العراق بعد عام 2003 ومتطلبات الإصلاح (رسالة ماجستير). الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

17-الفتلاوي، ر. ف. (2019). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي: العراق حالة دراسية (رسالة ماجستير). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

18-فواز، م. أ. (2023). دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المصري: دراسة تطبيقية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، (5).

19-محمود، إ. ح. (2018). مدى فاعلية السياسة الجمركية الضريبية في تحقيق أهداف المجتمع (1913–2016). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، (1).

20-موسى، ه. م. (2024). تطوير السياسة الجمركية ودورها في تنمية القطاع الجمركي في مصر. مركز إيجبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية. متاح على: https://egyptianenterprise.com/

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674